

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٤ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

عن العام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولوائحه التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠١٥/٩/٨

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠١٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٦/٢/١٥ ؛

قرار :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠١٦ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة مبلغ ٨٥٥.٠٠٠ ج (فقط ثمانية ملايين وخمسمائة وخمسون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة مبلغ ٧٣٨٢.٧٠ ج (فقط سبعة ملايين وثلاثمائة واثنان وثمانون ألفاً وسبعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ١١٦٧٩٣.٠ ج (فقط مليون ومائة وسبعة وستون ألفاً وتسعمائة وثلاثون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٦/٢/١٥

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

فيضى عوض محمد